

التفسير الاجتماعي الكلاسيكي للسلوك الإجرامي

التفسير الاجتماعي الكلاسيكي للظاهرة الإجرامية

جاءت أفكار عالم الاجتماع الفرنسي والقاضي جابريل تارد Gabriel Trade ١٨٤٣-١٩٠٤م بمثابة رد فعل لنظرية لومبروزو والمدرسة الوضعية. فقد رفض تارد اعتبار المجرم له سمات البدائي لأن معنى ذلك أن البدائيين كانوا جميعاً مجرمين. كما أن هذا التشابه بين المجرم والبدائي على فرض وجوده لا يفسر لنا سبب إجرامه، ويرى أن المجرم وليد الظروف الاجتماعية وأن كانت هناك أسباب فسيولوجية وطبيعية واجتماعية إلا أن الأسباب الاجتماعية هي ذات الأثر الفعال في ظهور الجريمة.^(١)

وقد ذهب تارد في كتابته المشهور (الفلسفة الجنائية) أن السلوك الإجرامي ينتقل في المجتمع عن طريق المحاكاة أو التقليد وأطلق عليه قانون التقليد أو المحاكاة Law of Imitation فالفرد لا يأتي سلوكاً إجرامياً إلا لأنه يقلد في ذلك غيره، ولما كان التقليد مرتبطاً بدرجة تماسك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد فإن هؤلاء يزيد تقليد

(١) السيد محمد بدوي، القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول، مارس، ١٩٦٥م، ص ١، ٣٩.

بعضهم للبعض الآخر كلما كانوا فيما بينهم على درجة أكبر من التماسك، وقد أطلق تارد على هذه الملاحظة القانون الأول في نظريته أما القانون الثاني في تلك النظرية فمؤداه أن الأدنى درجة في المجتمع هو الذي يقلد من هو أعلى درجة. وفي ضوء ذلك تنتقل أنماط الجريمة وصورها من شخص إلى شخص ومن المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة ومن الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا ومن الجيل السابق إلى الأجيال اللاحقة.^(١)

وقد عرض تارد لاحتراف الإجرام باعتباره مهنة خاصة مشيراً إلى أنه يتركز تدريجياً في طبقات معينة ويصبح نظاماً تحكم علاقاته قواعد خاصة حتى أن المجرمين المحترفين لهم لغتهم الخاصة وإشارتهم فيما بينهم ويطلق على تكوين العصابات بأنها جماعات (لصناعة الجريمة) من حيث إن لها قوانينها التي تحكمها وتسلسلها الرتاسي وكيفية اختيارها لأعضائها. وعن طريق التقليد والمحاكاة يتعلم الأفراد داخل تلك الجماعات الخروج على القانون والاستهتار بالمعايير الجمعية والتنكر للقيم الأخلاقية واكتساب السلوك الإجرامي.^(٢)

دور كايم: الجريمة هي سلوك يخذش الشعور الجمعي

تفسير دور كايم للسلوك الإجرامي يعد بمثابة خطوة هامة في تدعيم الدراسة الاجتماعية للسلوك الإجرامي، ففي كتابه (قواعد المنهج في علم الاجتماع) الذي صدر في عام ١٨٩٥م شن هجوماً عنيفاً على نظريات الوراثة ونظريات الميول والاستعدادات الإجرامية وقرر أن السلوك الإجرامي لا يصح أن يفسر إلا بظواهر من النوع نفسه، أي بظواهر اجتماعية.

(١) محمد عارف، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) حسن صادق المرصاوي، الإجرام والعقاب في مصر، مرجع السابق، ص ٤٦، ٤٧.

والجريمة في رأي دور كايم ظاهرة اجتماعية ضرورية لا يخلو منها أي مجتمع، فهي ضرورية لأن لها وظائف كامنة تؤدي إلى إحداث التماسك الاجتماعي فهي أشبه ما تكون بفكرة حقن الجسم بجراثيم ضعيفة ليكون الجسم مناعة ضدها، كما أن العقاب الذي يوقع على مقترف الجريمة يذكر الغافلين أن ثمة معايير وقيم وقوانين.

فالجريمة ليست ظاهرة معتلة بل هي ظاهرة سليمة فهي مفيدة للمجتمع من حيث إنها تنبهنا إلى وجود مظاهر سوء توافق فتخلق روح التضامن وتولد الشعور بالتماسك بين أفراد الجماعة. ويعطى دور كايم مثال ليوضح ذلك (أن الألم لا يحتوي على أي عنصر مرغوب فيه، والفرد يبغضه كما يبغض المجتمع الجريمة، ومع ذلك فالألم ظاهرة عضوية سليمة ولكنه يؤدي أيضاً وظيفة مفيدة في الحياة).^(١)

ويوضح دور كايم أن الفعل الإجرامي لا يوصف بأنه إجرامي استناداً إلى ماهيته وخصائصه الذاتية التي تميزه وإنما يوصف على هذا النحو لأن المجتمع يعتبره كذلك بحسبانه شذوذاً عن السلوك المضاد، فالأجرام ليس كامناً في الفعل ذاته ولكنه يتحدد اجتماعياً، فنحن لا نستنكر عمل لأنه إجرامي وإنما هو إجرامي لأننا نستنكره، (فسقراط المجرم في نظر الاثنين ليس كذلك في نظرنا) فما يعتبر جريمة في مجتمع، قد تعتبر فضيلة في مجتمع آخر. فالمجتمع هو الذي يحدد الرذائل والفضائل التي يوجب على الأفراد إتباعها.

فالجريمة عند دور كايم هي (السلوك الذي يחדش الشعور الجمعي) فهي خروج على القيم والمعايير السائدة أو على قواعد السلوك التي رسمها المجتمع لأفراده، فهي

(١) إميل دور كلم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة

(خروج على كل فعل يجرمه العقل الجمعي)، وهذا الضمير الجمعي هو المحك لقياس الأفعال الاجتماعية من حيث تجريمها أو عدم تجريمها.^(١)

وقد استخدم دور كايم مفهوم (الأثومي) كأداة نظرية لتحليل الانحراف في المجتمع، حيث يشير في معرض حديثه عن السلوك المنحرف أن ثمة نموذج من التطلعات والامتيازات تتجاوز الشكل المألوف يؤدي الفشل في تجسيده إلى تحطيم القيم والمعايير وانهارها داخل المجتمع، وفي حالة إنبهار القواعد الاجتماعية فإن كل فرد يسعى إلى إشباع متطلباته واحتياجاته التي يراها، ويطلق على هذه الحالة الاجتماعية التي تفتقد فيها الضوابط والقواعد السلوكية التي تحدد الحاجات الإنسانية وتنظم اشباعاتها اللامعيارية.^(٢)

وقد تناول دور كايم ما يرتبط بالجريمة من جزاءات وقام بتصنيف الجزاءات إلى نوعين جزاءات رادعة أو قمعية وجزاءات إصلاحية، وتتميز الجزاءات الرادعة أو القمعية بالصرامة والعنف فهي تتضمن الإعدام أو العقوبة الجسدية أو سلب الحرية وتتميز بنوع من الألم لأن الغرض منها تعذيب المجرم وإيلائه إلى حد إزهاق روحه وهذه العقوبات كانت هي السائدة في المجتمعات البدائية وهي مجتمعات تعاقب لمجرد العقاب وتعذب المجرم بغرض تعذيبه ولا تنتظر من هذا التعذيب أي فائدة تعود على المجتمع، وهي لا تنقذ بمنطق العقوبة الذي يحتم توقعها على الفاعل وحده بل تتعدى ذلك إلى الأبرياء من أقاربه وزوجته وكذلك جيرانه. ولكن كلما تقدمنا نحو

(١) حسن شحاتة سفيان، علم الجريمة، مكتبة النهضة، ط١، ١٩٦٢م.

(٢) محمد عارف، مرجع سابق، ص٣٧.

العصور الحديثة سادت الجزاءات الإصلاحية فهي لا تتضمن بالضرورة المأ يتحملة الفاعل بل يشترط فقط إصلاح ما أفسده سواء بإلزام الفاعل بتعويض ما أفسده أو بإلغاء ما ترتب عليه من نتائج اجتماعية.^(١)

بارسونز: الانحراف هو اضطراب في توازن نسق التفاعل

أما بارسونز فقد رأى أن الانحراف هو اضطراباً في توازن نسق التفاعل، فقد كان بعد (الامثال - الانحراف) كامناً في فكر بارسونز عن الفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي، فقد أهتم بارسونز بتحليل الدافعية إلى الانحراف، ورأى أن نطاق دافعية الفرد الذي يتصل بتحريكه أو دفعة نحو السلوك الانحرافي يعتبر محصلة عملية التفاعل التي وجدت بينة وبين الآخرين، فالعمليات التفاعلية هي التي تؤثر في توجيه الفاعل نحو الموقف، فإذا أصيب نسق التفاعل بالاضطراب أدى ذلك إلى إحباط نسق توقعات الأنا نحو الآخر ووقوع التوتر على الأنا تعرضه لمشكلة عدم توافق.^(٢)

ولقد قام بارسونز بتحليل مضامين مشكلة عدم التوافق هذه من خلال إشارته إلى ثلاث قضايا:

١- أن توقعات الأنا في نسق التفاعل تمثل جزءاً من النسق الخاص بالحاجات التي تمارس ضغطها عليه بغرض الإشباع.

٢- أن هذه التوقعات تعتبر منظمة بحيث تنطوي على صلة (بالآخر) كموضوع

مستهدف.

(١) السيد محمد بلوي، القانون والجريمة، مرجع سابق، ص ٣٨

ولزيد من التفاصيل انظر ريودن، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٢١٤.

(٢) سامية جابر، الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٤٨٠، ٥١.

٣- أن نموذج القيمة الذي يحكم العلاقة يصبح مستدجاً إلى درجة أن التعدي على حدوده يصبح إحباطاً مباشراً لبعض ميول الحاجة عند الأنا. ويقدر ما تكون مشكلة التوافق خطيرة وذات أهمية لدية كأن يمس السلوك السيئ الذي قام به (الأخر) بعض المجالات الهامة لنسق التوجيه عند (الأنا) بقدر ما يندفع الأنا لكي يعيد بناء توجيهه الخاص.

٤- إعادة بناء حاجاته الخاصة عن طريق الكبت Inhibition أو بواسطة استخدام ميكانيزمات دفاعية ومن بينها التحقير من شأن الحاجات التي لم تشبع.

٥- تحويل اهتمامه إلى موضوع آخر يمكن من خلال تفاعله معه أن يقضي على التوتر في تعامله مع الآخر.

٦- نبذ نموذج التوجيه القيمي الذي يمثل له الآخر أو إعادة تحديده بطريقة أخرى.

٧- ولكن لا يمكن التوصل إلى حل للتوتر في كل طريقة من الطرق السابقة إلا بواسطة عملية تعليم ناجحة يتعلم الأنا بواسطتها أن يكبت حاجاته أو يستبدلها بموضوع جديد أو يتحاشى النموذج القيمي أو يستبدله بنموذج آخر^(١). وقد توصل بارسونز إلى عدة نماذج للانحراف.

١- الإذعان: يتميز بانعدام فاعلية التوجيه حيث يضطر الأنا إلى الخضوع إلى كل رغبة يديها الآخر.

٢- العدوانية: وهو توجيه انحرافي يكون (الأنا) أقل اهتماماً بالاحتفاظ بملازمة اتجاهات (الأخر) نحوه وأكثر ميلاً إلى التعبير عن ميوله الاغترابية إلى الحاجة وأكثر فاعلية في علاقته بالآخر.

(١) سامية جابر، الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٤٨، ٥١.

٣- الانعزالية: انعدام فاعلية الأنا وعدم الميل إلى العدوان.

٤- التمردية: يسخر الأنا من القواعد والقوانين لا لشيء إلا لأنها قواعد وقوانين ويهزأ بها ويعتدي عليها.

٥- الهروب: تخشى الأنا للمواقف التي يمكن أن تعرضه لتوقعات وجزاءات معينة^(١)

أي أن الانحراف من وجهة نظر بارسونز هو نتاج للتفاعل بين التناقضات الوجدانية في النسق الدافعي للأنا والآخر.

ميرتون: الانحراف هو تحقيق للأهداف بوسائل غير مشروعة

أما روبرت ميرتون فقد فسّر ارتفاع معدلات الجريمة على أنه إنعكاس للموقف الذي يمجّد فيه هدف النجاح الفردي مثل تجميع الثروة والممتلكات ولكنه في الوقت نفسه يوصد أمام بعض من أفراد هذا المجتمع أبواب تحقيق هذا الهدف وفي مثل هذا الموقف يخالف هؤلاء الأفراد معايير المجتمع الذي يوصد أمامهم فرص تحقيق هذا الهدف المرغوب.^(٢)

ويرى ميرتون أن الناس قد اهتموا اهتماماً خاصاً بتحقيق الأهداف ولكنهم لم يهتموا اهتماماً مماثلاً بالوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف، بل لقد تخلّى الناس عن الوسائل التي تميّزها المعايير واستبدلوها بوسائل أخرى لها قدرة فعالة في تحقيق الأهداف. كما اختلطت الوسائل المشروعة بالوسائل غير المشروعة.

(١) سامية جابر، الانحراف الاجتماعي، ص ٤٨، ٥١.

(٢) مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٤٩، ٢٥١.

مزيد من التفاصيل عن دور القيم السائدة في تشكيل السلوك الإجرامي يمكن الرجوع إلى:

- Walter c. Reckless, The Sociology Approach to The Study of Crime (ED) Clude B. Vedder, Druyden Book, New York, 1963, p28,29.

إلا أن ميرتون يوضح أن الفشل في تحقيق هدف النجاح بالطرق المشروعة لا يؤدي دائماً إلى سلوك إجرامي فقد يؤدي هذا الفشل إلى تشعب الاستجابات المنحرفة إلى أربع فئات وهي.

١- استجابات مبتكرة وهي أن يبتكر الفرد من الوسائل غير المشروعة ما يمكنه من تحقيق النجاح.

٢- استجابات متممة أو الامثال القهري Compulsive conformity وهي القبول المتزمت والالتزام بالمعايير السائدة والخضوع لها وتتمثل هذه الاستجابات في الموقف الذي يخضع للقيود.

٣- استجابات انسحابية أو انعزالية Retreatism وهي تتم عندما يفشل الفرد في تحقيق النجاح بالوسائل المشروعة وغير المشروعة أي عندما يحدث للفرد فشل مزدوج Double failure وتكون كل الطرق المشروعة وغير المشروعة موصدة أمامه فيهرب من المجتمع وينسحب منه.

٤- استجابات متمردة Rebellion وهي عندما يرفض الفرد كل من الأهداف والوسائل معاً.^(١)

ويوجه سمير نعيم النقد لأفكار ميرتون وتصوراته عن السلوك الإجرامي على النحو التالي.

١- أن ميرتون تجنب استخدام مفهومات مثل الصراع الطبقي والقمع والاستغلال واستخدام مفهومات مثل القيم والمعايير، وهذا التجاهل مقصود ومتعمد لإخفاء الديناميات الحقيقية لانتشار السلوك الإجرامي في المجتمع الأمريكي.

(١) محمد عارف، مرجع سابق، ص ٧٧٠، ٧٧٨.

٢- لم يفسر ميرتون لماذا يرتكب الفقراء والمحرومون والزواج دون غيرهم الجريمة ولكنه اقتصر على بيان منشأ الثقافات الفرعية الإجرامية Criminal Subculture التي توجد فيها معدلات عالية للجريمة.

٣- رأى ميرتون أن المشكلة ثقافية أي شيوع القيم التي تركز على الثروة والمال ولذلك فإنه يقترح إحلال قيم ثقافية جديدة محل القيم القائمة وهذا ليس غريباً لأنه يركز على التوازن والاستقرار.

٤- لم يوضح ما هي القيم والمعايير المتفق عليها ومن الذي اتفق عليها وكيف نشأت؟ ومن الذي يحدد ما هي الأساليب المشروعة والأساليب غير المشروعة.^(١)
المدخل الثقافي في تفسير الجريمة

وفي ضوء المدخل الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي نجد دونالد تافت Donald R. Taft يربط بين الثقافة السائدة في المجتمع الأمريكي وانتشار السلوك الإجرامي، ويوضح أن هذه الثقافة يمكن أن نطلق عليها ثقافة داعية إلى الإجرام Criminogenic Culture لأنها ثقافة تحفز على السلوك الإجرامي، فهي تشجع على الرغبة في الحصول على المال مقابل أي شيء وتنتشر روح التنافس وهي في الوقت نفسه تسد الطريق أمام الكثيرين لتحقيق هذا النجاح وفشل هؤلاء الذين يضطرون إلى التجمع في أحياء فقيرة يؤدي إلى ظهور أنماط سلوكية عدائية وضارة بمصالح المجتمع.^(٢)

(١) سمير نعيم أحمد، الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأمريكي، *المجلة الجنائية القومية*، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٧٠م.

(٢) Donald R. Taft and Ralph W. England, *Criminology*, The Macmillan Company, New York, 1964, p 123, 124

كما وضع تافت يده على بعض التناقضات الهدامة في المجتمع الأمريكي وبين تأثير هذه المتناقضات على ما أسماه بالسلوك الاستغلالي الذي لا يختلف عن السلوك الإجرامي إلا أن ذوي السلطة والمستغلين لا يسمونه إجرامياً، بل إن المجتمع لا يعاقب مجرمي الطبقات المتميزة ولكن يعاقب غيرهم عقاباً صارماً إذا أتوا سلوكاً أقل من ذلك ضرراً بكثير على المجتمع ويعتبرهم مجرمين وهذا دليل آخر على التعصب والتحيز والاستغلال.^(١)

كما أهتم سيلين Sellin بضرورة تحليل الجريمة في ضوء الصراع الثقافي Culture Confilct حيث يسود في المجتمعات صراعات بين المعايير السلوكية بحكم مواقف الحياة التي يجد الشخص فيها قواعد سلوكية متضاربة فهذه القواعد هي التي تمنع وتشجع الأشخاص على التصرف بطريقة معينة في مواقف معينة، وتنشأ المعايير السلوكية كاستجابة من قبل الجماعة تجاه ضروب من التصرفات لها أهمية بالنسبة لكيان هذه الجماعة، وتكتسب هذه المعايير قوتها حين تصبح جزءاً من شخصيات أفراد الجماعة.

كما ذهب بعض العلماء إلى تفسير السلوك الإجرامي في ضوء ما يسمى بالثقافة الفرعية Sub Culture ومن أبرز هؤلاء كلاوارد وأهلين Cloward and ohlin وكوهين وميلر Miller فقد اهتم كلاوارد وأهلين بظهور الثقافة الخاصة الجانحة بين الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية، حيث إن هذه الطبقة يعاني أفرادها من شعور بالإحباط والفشل لأن النسق الاجتماعي لا يتيح لهم الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافهم ومن هنا تظهر الثقافة الخاصة الجانحة كحل جمعي لمشكلة الإحباط.^(٢)

(١) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ٢٢٦، ٢٢٢.

(٢) أحمد عوض بلال، علم الإجرام، دار النهضة العربية، ص ١٩، ص ١٠٩.

كما أهتم الأمريكي كوهين Cohein بإبراز أن المجتمعات تتألف من عدد متباين من الثقافات الفرعية ولكل منها مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها وهي لا تكتفي بتحديد السلوك السوي ولكنها بالإضافة إلى ذلك ترسم أهداف الحياة ذاتها. فالثقافات الفرعية تلقن الشخص ما يجب عليه أن يفعله أو يقوم به.^(١)

كما ذهب كوهين إلى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة وتنمو في المجتمع الذي يتميز بدرجة عالية من التباين فهناك فروق واختلافات واضحة في الأبنية المعيارية التي تتضمن أشخاصاً ينتمون إلى جماعات وطبقات ومهن متباينة وجماعات دينية وعنصرية عديدة وأحياء ومناطق متفرقة وغير متماثلة. وأوضح كوهن أثر هذه الثقافة الفرعية على إجرام الأحداث.

وقد أوضح ميلر Miller أن العصابات الجانحة نتاج للمعايير التي تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا، فالسلوك الإجرامي هو وليد الثقافة الفرعية التي ينتمون إليها.^(٢)

تفسير السلوك الإجرامي في ضوء رد الفعل المجتمعي

كما قامت بعض النظريات بتفسير السلوك الإجرامي في ضوء رد الفعل المجتمعي Interactionist Theory وهي تشير إلى ردود الفعل التعبيرية للآخرين (الاستنكار الأخلاقي) تجاه الانحراف، فالفعل المنحرف يعتمد على رد فعل الآخرين بالنسبة للفعل المرتكب.

وقد قام أودين ليمرت E.M. Lemert بنقد مفهوم الانحراف كما صورة ميرتون والذي يعتمد على تجسيد فكرة الثقافة والضبط الاجتماعي والتأكيد على أنه حتى إذا

(١) أحمد عوض بلال، علم الإجرام، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) السيد الحسيني، إسهامات علم الاجتماع في فهم السلوك المنحرف، ص ٢١، ٢٠.

صلح هذا المفهوم في التطبيق في مواقف ومجتمعات ذات قيم نمطية فهو لا يتلاءم مع المواقف القيمة التعددية وقد أوضح ليمرت إلى إمكانية النظر إلى الانحراف والامثال كنتيجة للصدفة أو للمجازفة أو لسلوك غير مقصود.

كما أوضح ليمرت إلى أن الانحراف قد لا يكون نتيجة لعدم الأمثال للقيم والمعايير التقليدية وإنما يحدث نتيجة لانبثاق قيم جديدة أو تطبيق قواعد ومعايير لم تكن موجودة من قبل، فيعتبر السلوك التقليدي من منظورها سلوكاً انحرافياً ويتطلب ذلك إحداث تغيير في السلوك التقليدي.^(١)

وفي إطار نظريات رد الفعل المجتمعي ظهرت أفكار جوفمان E. Coffman وسميت بنظرية التجريح The Theory of Stigmatization والتي تشير إلى العملية التي تنسب الأخطاء والأثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع فتصنفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات. ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد رد الفعل الرسمي من جانب العضو المنحرف وهو ما أطلق عليه جوفان الوصمة (Stigma) فالشخص المنحرف يصاب بوصمة اجتماعية ويصبح غير مرغوب اجتماعياً وهذا يجرمه من التقبل الاجتماعي أو تأييد المجتمع له.^(٢) كما ذهب هوارد بيكر Howard Becker في نظريته المسماة التسمية الانحرافية LabLing Theory إلى أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف بواسطة صنع القواعد التي يمثل خرقها وانتهاكها انحرافاً عن تطبيق هذه القواعد على من ينتهكونها أو يخرقونها يصبح من الممكن إطلاق مصطلح خارجون Outsiders عليهم.

(١) سامية جابر، الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق ص ١٥٠، ١٩٦.

(٢) سامية جابر، المرجع نفسه، ص ١٥٠، ١٦٩.

ولذلك فالانحراف لا يعتبر خاصية لفعل يقوم به شخص وإنما نتيجة طبيعية لتطبيق مجموعة قواعد وجزاءات على شخص مذنب والمنحرف هو الشخص الذي طبقت عليه هذه التسمية بنجاح. فالسلوك الانحرافي هو السلوك الذي أعطاه الناس هذا الاسم فالجماعات هي التي تحدد الفعل الإجرامي بالاستهجان والرفض لهذا الفعل، والجماعة هي التي تصنع القواعد Rule Creatures وتطبقها على أشخاص بعينهم وتسند لهم صفة الانحراف.

ويوجه إلى نظريات رد الفعل المجتمعي عديد من أوجه النقد من أهمها تجاهلها لأنواع كثيرة من الانحراف السري والكامن الذي لا يحدث إزاءه أي رد فعل بالإضافة إلى أنها لم تفسر تفاوت معدلات انحرافية معينة من مجتمع إلى آخر وتورط بعض الأشخاص في هذه الأفعال وعدم تورط الآخرين فيها واعتبار رد فعل معين انحرافياً في مجتمع وغير انحرافي في مجتمع آخر.

السلوك الإجرامي والفقر

وقد ظهرت نظريات تفسر السلوك الإجرامي في ضوء علاقته ببعض العوامل الاجتماعية كالتحضر والتصنيع والعوامل الأيكولوجية ودور الأسرة ووسائل الإعلام ودور السلوك الإجرامي فقد قام كل من روبرت بارك Robert Park وبرجس Bargess وفرديريك ثراثر Thrasher وكلهم من شيكاغو ولذلك سميت (مدرسة شيكاغو) بإيجاد علاقة بين السلوك الإجرامي وبين مناطق معينة ينتشر فيها السلوك الإجرامي أكثر من غيرها فالإجرام ينتشر في المناطق التي يحدث فيها تفكك أسرى والتي تعاني من كثافة سكانية عالية وتعانى من سوء الأحوال الاجتماعية.

كما أشار كلينارد Clinard إلى أن الجريمة تنتشر في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، لأن الحياة في المناطق الحضرية والصناعية تتصف بالتحرك الدائم Mobility والعلاقات غير الشخصية والقيم المتصارعة وغير الثابتة وعدم التجانس الثقافي والاجتماعي وتفكك الروابط الأسرية، كما أن التصنيع والتحضر يصاحبهما دائماً هجرة العمال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يصاحب ذلك من اضطرابات شخصية يقود إلى صعوبة التكيف مع الحياة الجديدة في المدن ولذلك تزداد الجرائم ضد الممتلكات والسطو والسرقة في المدن أكثر من الريف.^(١)

ويوجه نقد إلى هذه النظريات حيث إن الفروق بين الريف والحضر لا توجد في كل المجتمعات، كما أن هذه الدراسات أجريت في مجتمعات رأسمالية يصاحب ظاهرة التحضر والتصنيع فيها استغلال للعمال وعدم الاهتمام بمصالحهم ولهذا ينتشر السلوك الإجرامي.^(٢)

وقد أجريت دراسات عديدة عن العلاقة بين الفقر والجريمة فقد قام رسل Russel بإنجلترا بدراسة عن أسباب الإجرام استخلص منها أن حاله الكساد العام قد صاحبها ازدياد كبير في نسبة الإجرام، فالحاجة الاقتصادية تدفع إلى السرقة.

كما قام باحثون آخرون مثل سيريل برت Cyril Burt بدراسة في عام ١٩٣٨م في كتابة الجناح الصغير The young delinquent وقد قرر برت أن الفقر هو الدافع إلى إجرام الأطفال ولكنه أشار إلى أن الفقراء يقعون أكثر في قبضة الشرطة حين يرتكبون الجرائم.

(١) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٢) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ١٨٤.

كما قام شلدون واليانور جلوك بدراسة عن الأحداث الجانحين وقد كان من نتائجها زيادة حالات الإيداع في السجون بين الأحداث من الطبقة الدنيا وذلك يرجع إلى حالات التصدع الأسرى وانخفاض نسبة التعليم وازدياد معدل البطالة وقد قام كل من كلينورشو وهنري ماكاي Show & Mckey بدراسة عن المجرمين في بعض المدن الأمريكية وأثبتت النتائج تركيز المجرمين في المناطق الفقيرة وارجعاً ذلك إلى الظروف الاقتصادية السيئة كالفقر والبطالة.

كما سبق يتضح لنا أن النظريات الكلاسيكية فسرت السلوك الإجرامي على أنه خروج عن القواعد والمعايير المتفق عليها سواء بالنسبة لاختيار الأهداف أو انتقاء الوسائل المسيرة لتلك الأهداف. كما أوضح كوهن أن الانحراف هو السلوك الذي يخرج عن التوقعات المشتركة والمشروعة داخل النسق الاجتماعي، وكذلك أوضح سبروت أن الانحراف هو خروج بعض الأعضاء عن القواعد الاجتماعية وأنماط السلوك المتوقعة ثقافياً.^(١)

فهناك إجماع قيمي واتفاق قيمي ويؤدي هذا الإجماع إلى إتخاذ موقف معارض ضد كل من يخالف هذه القواعد ويعتبر ذلك انحراف يتطلب جزاءات تلزم الأفراد على الالتزام بالقيم التي تحدد أنماط السلوك السوية في المجتمع لإعادة التوازن والاستقرار ولذلك فإن عدم الالتزام بالمعايير الاجتماعية هو أمر باثولوجي (مرض)، فالشخص المنحرف هو الشخص الذي يتعد عن معايير الجماعة، أو كما يقول ميريل أن المجتمع يختار لأعضائه أنماطاً معينة من بين كل أشكال السلوك الممكنة، وهو بهذه

(١) عزت حجازي، مفهوم الضبط الاجتماعي: دراسة في سوسولوجيا المعرفة، المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث، المجلد الثاني عشر، نوفمبر، ١٩٦٩م ص٥٧.

الطريقة يضع المعايير للسلوك السوي واللاسوي، وهذه المعايير تختلف باختلاف الفترات الزمنية وباختلاف الناس، والسلوك الذي يعرف بأنه (سوي) في مجتمع ما يعتبر (لا سوياً) في غيره.^(١)

ويرى ميريل أن الشخص السوي هو الذي يلعب الأدوار التي ترى مجموعته أنها مناسبة له وهو يفعل كل ما هو متوقع منه ولذلك فإن الرؤية الكلاسيكية تقسم السلوك الاجتماعي إلى سلوك سوي وهو الذي لا يتجاوز جوهر المعايير الاجتماعية والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع والسلوك غير السوي الذي تتسبب فيه عوامل باثولوجية مختلفة وبهذا فهم يختزلون الصراعات الاجتماعية إلى أمراض نفسية ويعتبرون أي سلوك اجتماعي يأتيه شخص ما لا سوياً أو مرضياً إذا تعارض مع المعايير السائدة في مجتمع ما.

ويرى أوسيبوف أن هذه التفسيرات تحاول إخفاء الأسباب الحقيقية للمشكلات والصراعات الاجتماعية الرأسمالية. فلفظ (أزمة) غامض جداً وكذلك لفظ (سوء توافق) فالمؤلف لا يقول شيئاً عن من هو (سوء التوافق) وما هي محكات التوافق وسوء التوافق، كذلك ينقد أوسيبوف آراء دون مارتيندال Don Martindal وليمرت E Lemert والتي مؤداها أن السلوك المنحرف ينشأ عن صراع ثقافي أو دليل على فقدان القدرة على الانضباط وسيادة اللامعيارية ومخالفة معايير المجتمع الرأسمالي، فالسلوك السوي هو الذي لا ينحرف عن الأنماط الرأسمالية. ويؤكد أوسيبوف على ضرورة النظر إلى السلوك الانحرافي في ضوء التناقضات العدائية في أسلوب الإنتاج والتوزيع الرأسمالي.^(٢)

(١) مصطفى عبد الحميد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٧٤-٧١.

(٢) ج. أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج، دار المعارف، ١٩٧٠م، ٢٣٩، ٢٤٠.